

يستادم العلم تمام بخصوصيات معلولتها الصادرة عنها بواسطة  
او لغز واسطة واودعوا ايضا انتقاء علم تعالي بالجزئيات المتغيرة  
من حيث هي حرة في الاستلزام والتغير وهو على الدوام في كل وقت  
المتغيرة معلولة للواجب كغيرها فيلزم من قاعدتها المذمومة  
علم تعالي بها وقد التفتي او الذمعة الى تخصيص القاعدة العقلية  
بشيء هو التغير كما هو ادب ارباب العلوم الطبيعية فافهم  
يخصصون قواعدهم بموانع اطرا واما ذلك مما لا يتفق على  
اليقينية كما تعلم الكسوف بالجزئيات بعينه بانك تقول عليه  
انه كسوف يكون بحدركه كوكب كذا الشمالي البصر كذا  
بهذا الذي جمع العوارض الكلية لكذلك ما علمت جزئيا لان  
لا يتبع الحمل على كثير من وهذا العلم الجملي غير كاف للعلم بوجود  
الكسوف الشخصي في ذلك الوقت تام بنصف العيار المتغيرة  
او التحليل بل التبدل والتجديد مما العلم بذلك عالم ليس  
في حق الله تعالى ما ذكرنا يعلم الجزئيات الا على وجه  
قال صاحب المحاكمات المراد بوجه التفتي في عالم الجزئيات  
على وجه كلي انه لا يمكن من ان يوصفها ووقع في الدين ويعتبرها

من كذا  
من كذا

في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها علم تعاليان في  
تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وهذا كما ان تعالي لما لم يكن  
كان نسبة الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس اليها  
قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا لذلك لما لم يكن  
زمانيا كان نسبة الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس  
اليها بعضها ما ضا وبعضها حاضر وبعضها مستقبل وكذلك  
الواقعة في الزمان فالجودات من الانزال الى الابد معلومة  
كل في وقته وليس على ما كان وكان وسبب كونها في ايامها  
عنده حاضرة في اوقاتنا بالانزياص لا وليس مرادهم ما تقوم  
البعض من ان علم تعالي محيط بطبائع الجزئيات واحكامها  
دون خصوصياتها **فصل** في ان الواجب يتقيد  
مرئيا للشيء ووجوه اذها اراة فذلك كل ما هو معلوم عند  
السبب كغيره من صفات المحسنة فليس من ذات المبدأ  
المقتضى لغرض انه فذلك الشيء من حيث له وانه هو الازمنة واما  
جودة قالوا هو انا فة ما ينبغي للغير من افعالهم  
واجاب عنه المحقق الطوسي في شرحه ان الله عز وجل بان الجود

المع  
الواحد  
وهو  
ان كل  
الجزئيات  
لا ينبغي  
م